

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٧/٤٢٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات  
وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة، داود طبييلة، باسم المبيضين، حسين السكران

المميز: النائب العام / معــــان

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ قدم هذا التمييز للطعن في قرار محكمة جنايات العقبة في القضية رقم  
٢٠١٧/٢ (طلب رد الاعتبار) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١/١٧ المتضمن قبول الطلب والحكم  
بإعادة اعتبار المستدعي .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. أخطأت محكمة جنايات العقبة برد الاعتبار للمميز ضده.
٢. إن المميز ضده مكرر بالمعنى القانوني ولا يجوز إعادة الاعتبار له إلا بعد انقضاء اثنتي  
عشرة سنة من تاريخ تنفيذ الحكم .
٣. القرار غير معطل ومخالف للقانون وسابق لأوانه.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً  
ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المطعون ضده (المستدعي) كان وبتاريخ ٢٠١٧/١/١١ قد تقدم بالطلب رقم ٢٠١٧/٤٩ إلى مدعي عام العقبة طالباً رد اعتباره ومرفقاً به ما يلي :

١. صورة طبق الأصل عن قرار الحكم في القضية الجنائية رقم (٢٠٠٥/١ جنایات العقبة) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤ القاضي بتجريم المستدعي عليه بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم، المبرز (١/ن).
٢. صورة عن مذكرة حكومية صادرة في الدعوى الجنائية رقم (٢٠٠٥/١) المنفرعة عن القضية التحقيقية رقم (٢٠٠٤/٤٢٦) المبرز (٢/ن).
٣. صورة إيصال مالي صادر عن محكمة بداية العقبة رقم (٢٦١٦٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠ يتضمن دفع الرسوم المحكوم بها في الدعوى الجنائية رقم (٢٠٠٥/١) المبرز (٣/ن).
٤. كشف أسبقيات صادر عن إدارة المعلومات الجنائية بحق المستدعي رقم (١٩/٧٢/٩) تاريخ ٢٠١٧/١/٩ المبرز (٤/ن).
٥. كتاب مركز إصلاح وتأهيل العقبة رقم (١٣٤/٢٩/٦) بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ المبرز (٥/ن).
٦. كتاب محكمة بداية العقبة رقم (٢٠٠٤/٣٠٢) تاريخ ٢٠١٧/١/٤ المتضمن أن المستدعي مسجلة بحقه الدعوى رقم (٢٠٠٤/٣٠٢) صلح جزاء منفرعة عن الدعوى رقم (٢٠٠٤/٣٨٤) تنفيذ مدعي عام العقبة المبرز (٦/ن).
٧. كتاب محكمة بداية العقبة رقم (٢٠٠٢/٢٥) تاريخ ٢٠١٧/١/٣ المتضمن أن المستدعي مسجلة بحقه الدعوى رقم (٢٠٠٢/٢٥) صلح جزاء منفرعة عن الدعوى رقم (٢٠٠١/١٢٦) صلح جزاء موضوعها السرقة والإهمال بواجبات الوظيفة والتي تم إعلان براءته من هذا الجرم المبرز (٧/ن) مع الإشارة إلى أن ملف الدعوى متلف .

بتاريخ ٢٠١٧/١/١٥ أحال مدعي عام العقبة الطلب إلى محكمة جنایات العقبة .

بتاريخ ٢٠١٧/١/١٧ وفي القضية رقم ٢٠١٧/٢ قررت محكمة جنايات العقبة رد اعتبار  
المستدعي .

لم يرتض مساعد النائب العام / معان بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز الدائرة حول تخطئة المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها ومن أن  
قرارها جاء مخالفاً للقانون لإغفال المحكمة أن المميز ضده مكرر بالمعنى القانوني الوارد  
بالمواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ من قانون العقوبات وكان عليها الأخذ بمثلي المدة المنصوص  
عليها قانوناً لإعادة الاعتبار إليه.

فإن المادة ٣٦٤/١/أ و ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية تشترط للحكم بإعادة  
الاعتبار لمن حكم عليه بجناية أو جنحة بقرار قضائي:

١. أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو صدر عنها عفو أو سقطت بالتقادم.
٢. أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدر العفو عنها مدة ست  
سنوات إذا كانت العقوبة جنائية وثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جنحية ويؤخذ بمثلي هذه  
المدة لإعادة الاعتبار في الحالتين إذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني.

كما نجد إن التكرار المقصود عند تطبيق حكم المادة ٣٦٤ المشار إليها هو ما نصت عليه  
المادة ١٠١ من قانون العقوبات.

#### وفي الحالة المعروضة:

فإن المميز ضده تم الحكم عليه بعدة قضايا حسبما هو مبين بكشف الأسبقيات المرفق  
وبذلك فإنه يعتبر مكرر بالمعنى الوارد في المادة ١٠١ سالف الذكر.

كما لم يرد ضمن أوراق الطلب التي أرفقها المميز ضده ما يثبت أن جميع الأحكام المشار  
إليها قد نفذت بحقه وفق الأصول.

وحيث إن محكمة جنايات العقبة قد حجبت نفسها عن التثبت من حالة التكرار وتنفيذ جميع  
الأحكام الصادرة بحق المستدعي قبل الفصل في طلب إعادة الاعتبار موضوع الطعن المائل

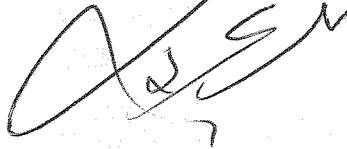
فيغدو قرارها المطعون فيه والحالة هذه مخالف لأحكام القانون وسابق لأوانه ومستوجباً للنقض.

لذلك تقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠١٧/٣/٢م

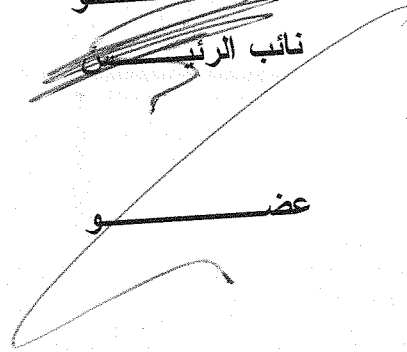
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

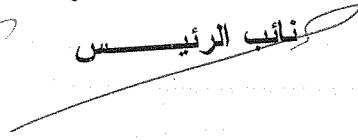
نائب الرئيس



عضو

عضو

نائب الرئيس



عضو



رئيس الديوان

دقيق / ف ع



lawpedia.jo